جمهورية مصر العربية
معهد التخطيط القومى

قضايا التخطيط والتنمية فى مصر
رقم (٧٤)

بعض قضايا تنمية الصادرات الصناعية المصرية

سبتمبر ١٩٩٢

بعض قضايا تنمية الصادرات الصناعية المصرية

المحتويـــــات

مقدمة عامـــة :

الفصـــل الاول

دور القطاع الصناعـى فى التجارة الخارجية

١ ـ ١ : مقدمـــــة
١ ـ ٢ : الصادرات والنمو الصناعـــى
١ ـ ٣ : أهمية الصادرات الصناعية فى التجارة الخارجيـــة
١ ـ ٣ ـ ١ : تطور قيمة الصادرات الاجمالية ومعدل نموها فى الاقتصاد المصـــرى
١ ـ ٣ ـ ٢ : تطور قيمة الصادرات الصناعية ومعدل نموها فى الاقتصاد المصـــرى
١ ـ ٣ ـ ٣ : الاهمية النسبية للصادرات الصناعية حسب درجـة تصنيعهـا
١ ـ ٤ : الواردات من السلع الصناعيـــة
١ ـ ٤ ـ ١ : تطور قيمة الواردات ومعدل نموها فى الاقتصاد المصرى
١ ـ ٤ ـ ٢ : الاهمية النسبية لنوعية الواردات المختلفـــة
١ ـ ٥ : الفجوة المتزايدة فى الميزان التجارى ودور القطاع الصناعى فى تحديد حجمها
١ ـ ٥ ـ ١ : الفجوة بين الصـادرات والواردات الاجماليـــة
١ ـ ٥ ـ ٢ : الفجوة بين الصادرات والواردات الصناعيـــة

الفصل الثانـــى

الخدمات الصناعية ودورها فى تطور الصادرات المصريـة

٢ ـ ١ : مقدمـــــة
٢ ـ ٢ : ضبط جـودة الانتـــاج
٢ ـ ٢ ـ ١ : تعريف الجـــودة
٢ ـ ٢ ـ ٢ : أساليب وطرق الفحص والرقابـة على الجـــودة

٢ ـ ٣ : المواصفـــات القياسيـــــة

٢ ـ ٤ : التدريب الصناعـــــى

٢ ـ ٤ ـ ١ : مفهـــوم التدريـــــب

٢ ـ ٤ ـ ٢ : أهمية تحديد الاحتياجات التدريبيـــة

٢ ـ ٤ ـ ٣ : التدريب المهنى فى مصـــــر

الفصـــــل الثالـــــث

الاطار المؤسسى لقطـــاع التصديـــر فى مصـــــر

٣ ـ ١ : الادوار المؤسسيه فى تنمية الصادرات الصناعية ـ مراجعات هامـــه

٣ ـ ٢ : الجوانب المؤسسيه لمشاكل الصادرات الصناعية المصرية

٣ ـ ٣ : تقييم أدوار بعض مؤسسات خدمة وتدعيم الصادرات الصناعيه المصريـــة

٣ ـ ٣ ـ ١ : مؤسسات تخطيط ورسم السياسات التصديرية

٣ ـ ٣ ـ ٢ : مؤسســـات التجارة الخارجيـــــة

٣ ـ ٣ ـ ٣ : مؤسســـات تنمية وترويج الصـــادرات

٣ ـ ٣ ـ ٤ : مؤسســـات خدمـــات تمويليـــه

٣ ـ ٣ ـ ٥ : مؤسســـات خدمـــات المعلومـــات

٣ ـ ٣ ـ ٦ : مؤسســـات خدمات النقل والشحن الجوى والبحـــرى

٣ ـ ٣ ـ ٧ : مؤسســـات تدريب وتأهيل انتاجـــى

٣ ـ ٣ ـ ٨ : مؤسســـات رقابة وفحص الصـــادرات الصناعيـــه

٣ ـ ٣ ـ ٩ : تجمعـــات نوعيـــه ، مهنيه ونقابيـــه

٣ ـ ٤ : ملاحظـــات ختاميـــــه

الفصل الرابع

نحو استراتيجية قومية لتنمية الصادرات المصرية

٤ ـ ١ : مقدمة

٤ ـ ٢ : البناء التنظيمى لقطاع التصدير فى مصر ٠

٤ ـ ٢ ـ ١ : السمات العامة للبناء التنظيمى لقطاع التصدير

٤ ـ ٢ ـ ٢ : هيئات ترويج الصادرات فى مصر

ـ مركز تنمية الصادرات المصرية

ـ الهيئة العامة للمعارض والاسواق الدولية

ـ التمثيل التجارى

٤ ـ ٣ : اطار تنظيمى مقترح لقطاع التصدير المصرى

٤ ـ ٤ : حزمة السياسات المقترحة لتنمية الصادرات المصرية

ـ فى مجال الضرائب

ـ فى مجال الجمارك

ـ فى مجال اسعار الصرف

ـ فى مجال تمويل الصادرات

٤ ـ ٥ : استراتيجية مقترحة لتنمية الصادرات المصرية ـ خطوط عامة ٠

مقدمـــه عامـــة :

لقد بات الاقتصاد المصرى كيانا غير فعال ومؤثر فى حركتى النمو والتبادل العالميين مما كان له أثره الكبير فى انحسار مسيرة التنمية به وذلك رغم جهـــود التنمية التى امتـد عمرها الى مايزيد عن ربع قرن • فقد عجزت تلك المسيرة التنموية الطويلة عن تحقيق ما حققته دول نامية أخرى من نفله انتاجية متخصصة ، استطاعـــت أن تضـع اقتصادها فى مرحلة التأهب والانطلاق التنموى (مثل حالات كوريا الجنوبية الهند ـ البرازيل ••الخ) • وانتهى المقام بالاقتصاد المصرى الى ان أصبح أكثر عالة على النمو العالمى دون أن يلعب دورا مؤثرا فيه • فتفاقمت ديونه الخارجيـة بحكم العجز المتزايد فى معاملاته الاقتصادية الخارجية كنتيجة طبيعة لصيرورته اقتصادا ينتج أقل مما يستهلك ، وعجزه عن بناء جهاز انتاجى قادر على المساهمة فى حركتـــى النمو والتبادل الدوليين • ومن ثم أصبح العجز المزمن فى ميزان المدفوعات المصـــرى وما يرتبه من أوضاع الاستدانة الخارجية المتزايدة وغيرها ، من السمات المميزة للاقتصاد المصرى فى السنوات الاخيرة • ومن المؤكد استمرار الحال مع تفاقمه مالم تعالـــــج المشاكل الجذرية فى البناء الاقتصاد المصرى •

ان القضية الاساسية للاقتصاد المصرى والتى يجب ان تحظى باهتمام المخطط المصرى ، هى كيف يعاد بناء الاقتصاد المصرى على أساس الدور الفاعل والمؤثـــر فى حركتى النمو والتبادل الدوليين ، بما يساعد على فتح مجالات وأفق جديدة وذات مردود ايجابى على مسيرة التنمية المصرية ؟ • وبعبارة أخرى أدق ، كيف يمكن رســم سياسة فعاله للتنمية المصرية على اساس التوجه نحو التصدير ؟ • ذلك ان القـدرة على التصدير هى الباب الاوسع والوحيد للدخول الى التنمية المعاصرة التى تعتمـد الى حد كبير على المحتوى التكنولوجى الذى يجسد مفاهيم التنمية الاساسية فى رفـــع

معدلات الاستفادة من الموارد المتاحة ووضع يد المجتمع على مايمكن ان يطلق عليه موارد جديدة • واذا كان للمخطط الوطنى القدرة الى حد كبير فى تحديد وارداته كما ونوعا ، الا ان قدرته على تحديد صادراته تتضاءل الى حد كبير • ذلك أن الامر يتوقف فى النهاية على مدى أهمية منتجاته للنمو فى الدول الاخرى ، مما يجعل منشأ الطلب عليها خارجيا • ومن هنا تكمن خطورة عملية اعادة هيكلة الاقتصاد المصرى فى ظل التوجه للاسواق الخارجية • وتصبح عملية صياغة برامج محددة للتصدير موضحا بها دور ومهام القطاعات والوحدات الانتاجية المختلفة ، هى جوهر خطة التنمية التى يتحدد على أساسها برامج الاستثمار والتأهيل الانتاجى (الصناعى) ، وبالتالى حجم ونوعية الواردات ..الخ • ومن هنا تتشكل الازرع الطويلة للخطة فى رسم وتشكيل البنيان الانتاجى للمجتمع بالشكل الذى يساعد على خلق وتطوير القدرة التصديرية للاقتصاد المصرى• ومالم يتحقق ذلك تصبح كل اجهزة تنمية وتطوير الصادرات ومايبذل من خلالها من مال وجهد ووقت غير ذات معنى أو مردود ايجابى مؤثر • ذلك أن اجهزة تنمية الصادرات مهما أحسن تنظيمها وبذلت من جهد فى مجالات الرقابة والترويج للصادرات ، تظل عاجزة عن تحقيق اهدافها ، مالم تقوم على اساس انتاجى متطور ومحل طلب متزايد فى الاسواق الخارجية • فالدخول الى الاسواق الخارجية لم يعد عملية سهلة أو مزاجية ، بل اصبحت عملية علمية معقدة يبرز من خلالها أثر الجهود الحقيقية المبذولة فى تنمية :

- المنتجات والاسواق والتعريف بهما •
- قاعدة قوية من خدمات المعلومات التجارية المتعلقه بالاسواق الخارجية •
- قاعدة قوية من الخدمات المساعدة للمصدرين والتى تساعد فى زيادة خبرتهم الفنية
- قاعدة قوية وفعالة للانشطة الترويجية الخارجية •
- جهاز مصرفى فعال ومرن •

والحديث عن كل ذلك يحتم وجود هيئة قومية لتنمية الصادرات تضطلع بمسئولية رسم استراتيجية او سياسية قومية للتصدير ، ويتم تفريغهما فى برامج زمنية محددة تلتزم بها مختلف قطاعات واجهزة الدولة الادارية ، وكذلك المؤسسات الانتاجية التى تشملها تلك البرامج • وتعتمد تلك الهيئة القومية للصادرات على جهاز قوى لتنمية الصادرات يتم بناؤه مؤسسيا وتشريعيا بالشكل الذى يتفق وأهمية هذا الهدف المحورى فى بناء الاقتصاد القومى • ومن هنا تكتسب هذه الدراسة اهميتها فى فتح المجال امام العديد من الدراسات والبحوث الجادة والتى تستلزمها هذه القضية •

وكما كان مخطط لهذه الدراسة فى اطارها الاساسى ، فأنها تهدف الى التعرف على حجم ودور القطاع الصناعى المصرى فى التجارة الخارجية مع دراسة أهم المعوقات التى تقابل تشجيع وتنمية الصادرات المصرية المصنعة ، وتقييم الاطار المؤسسى الذى يحكم هذا النشاط مع اقتراح السياسات الاقتصادية والأدارية والتنظيمية التى يمكن ان تساهم فى تشجيع وتطوير تلك الصادرات • وعلى ذلك فلم يكن من المخطط للدراسة الحالية ان تتعرض لمشكلات دراسة الاسواق الخارجية وذلك لقناعتنا بأنها جديرة بأن تفرد لها العديد من الدراسات الخاصة بها • وتمشيا مع هذا التصور العام لهدف البحث فقد جرى التركيز على بعض الجوانب التى ارتآها فريق البحث هامة واساسية فى المرحلة الحالية التى تراجع فيها توجهات السياسة الاقتصادية المصرية نحو التصدير والاسواق العالميه • ومن أهم هذه الجوانب ، الخدمات الصناعية من جودة ومواصفات قياسية للمنتج • ذلك أن اهم المعوقات والعقبات الفعلية امام تنمية وزيادة الصادرات المصرية تكمن فى ضعف جودة المنتج المصرى وسوء المواصفات القياسية التى تجعل المستورد الاجنبى للسلع المصرية يتردد كثيرا فى الارتباط مع المصدر المصرى ، رغم احتياجه الشديد للسلع والمنتجات المصرية • وهذا ماتم معالجته فى الفصل الثانى من الدراسة بالاضافة الى اهمية التدريب الصناعى والمهنى وكيف يمكن تقدير الا حتياجات •

التدريبية • واهتم الفصل الثالث بالاطار المؤسسى لقطاع التصدير المصرى بهدف دراسة مدى كفاءة المؤسسات التى تقوم على تنمية وتدعيم الصادرات المصريـــــة وأساليب تطوير عملها ، فى حين استهدف الفصل الرابع والاخير محاولة اقتـــراح البدائل التنظيمية للاطار أو البناء المؤسسى لقطاع التصدير ، وذلك ضمن استراتيجية قومية لتنمية الصادرات المصرية مع اقتراح مايمكن عمله فى المرحله الحالية من خـــلال السياسات الضريبية والجمارك وسعر الصرف •• الخ • وأخيرا يجب ان نشير الـــى ان كل ذلك كان يستلزم البدء بصوره عامة توضح دور القطاع الصناعى فى تجـــارة مصر الخارجية بهدف تنمية مسئولية هذا القطاع فى تحديد حجم الفجوة المتزايـــدة فى الميزان التجارى المصرى ، وهذا هو ماتم تحقيقه فى الفصل الاول من الدراسة •

واذ يشكر الباحث الرئيسى جميع الزملاء بالفريق البحثى سواء من داخـــل المعهد أو من خارجـه ، على هذا الجهد ، فأننا نأمل أن تتواصل الدراســـات والبحوث فى هـــذه القضية المحورية للتنمية المصرية ومستقبل الاقتصاد المصرى •

واللـــه الموفـــق))

الباحث الرئيسى

أ •د • فتحى الحسينـــى

الفصـــــــل الاول

دور القطـــاع الصناعى فى التجارة الخارجيـــة

أ ـ ١ : مقدمـــة :

تلعب التجارة الخارجية دورا كبيراً فى التنمية الاقتصادية حيث تعتبر احـــدى المتغيرات الاقتصادية الهامة التى تتأثر بالاستهلاك والاستثمار وتؤثر على الدخل القومى وبالتالى متوسط دخل الفرد • وتخدم التجارة الخارجية جميع القطاعات الاقتصادية حيث تساهم فى التخلص من فائض الاقتصاد القومى وفتح اسواق جديدة وسد احتياجات الاقتصاد القومى من السلع ومستلزمات الانتاج •

فالتوسع فى التجارة الخارجية ليس هدفاً فى حد ذاته وانما هو هدف مرغوب فيـه لانه يساعد الدول من تحقيق أهدافها الخاصة بالنمو والدخل القومى ويتـمثل ذلك فـى تنمية الصادرات وتقليل الواردات لتحقيق التوازن الاقتصادى ، حيث تؤكد العديد مـــن الدراسات الاقتصادية ان هناك علاقة طردية بين معدل نمو الصادرات ومعـدل النمـــو الاقتصادى •

ولقد أثبتت تجارب الدول النامية التى اتبعت استراتيجية تشجيع الصادرات انهـــا تساعد على دفع النمو الاقتصادى على نحو اسرع مما يتحقق فى ظل استراتجية الاحـــلال محـل الورادات •

ويلاحظ ان الدول الناميه تتجه الى زيادة صادراتها من السلع المصنعة والسلع نصف المصنعة الى الدول المتقدمة بدلا من اعتمادها على صادراتها من المواد الاولية فقـــط الا ان هذه المنتجات لم تشكل حتى عام ١٩٥٥ سوى نسبة ١٠٪ من اجمالى الصادرات عدا الوقود ، ارتفعت الى ٢٠٪ عام ١٩٦٠ ، ثم بلغت مايفوق على ٥٠٪ فى عام ١٩٨٠ (١)

---

(١) الشمال والجنوب ، برنامج من اجل البقاء ، تقرير اللجنة المستقله المشكلة لبحث قضايا التنمية الدولية ، ترجم الى اللغة العربية بواسطة د • زكريا نصر واخرين بتكليف مـــن الصندوق الكويتى للتنمية الاقتصادية العربية ، والصندوق العربى للانماء الاقتصادى والاجتماعى ، الكويت ، ١٩٨١ ، ص ١٤٧ •

وقد بلغت قيمة واردات الدول الصناعية من الدول النامية من السلع المصنعة ونصف المصنعة ٣٢ مليار دولار فى عام ١٩٧٨ مقابل تدفق تجارى فى الاتجاه المضاد تبلغ قيمته ١٢٥ مليار دولار (١) . وذلك لان صادرات الدول النامية تتأثر بصورة مباشرة بمعدلات النمو فى الدول الصناعية وكذلك تتأثر بمستوى الحماية فى العالم الصناعى .

ويهدف هذا الجزء الى بيان دور القطاع الصناعى فى التجارة الخارجية وتطوره عبر السنوات الماضية وذلك بدراسة الحجم والهيكل السلعى للتجارة الخارجية للسلع الصناعية مع رصد أى تطورات هيكلية يمكن ان تساعد فى دعم الصادرات الصناعية .

ولذلك يتناول هذا الجزء النقاط التالية :

* الصادرات والنمو الصناعى .
* أهمية الصادرات الصناعية فى التجارة الخارجية
  - تطور قيمة الصادرات الاجمالية ومعدل نموها فى الاقتصاد المصرى .
  - تطور قيمة الصادرات الصناعية ومعدل نموها فى الاقتصاد المصرى .
* الورادات من السلع الصناعية .
  - تطور قيمة الواردات الاجمالية ومعدل نموها فى الاقتصاد المصرى
  - الاهمية النسبية لنوعية الواردات المختلفة .
* الفجوة المتزايدة فى الميزان التجارى ودور القطاع الصناعى فى تحديد حجمها .
  - الفجوة بين الصادرات والواردات الاجمالية .
  - الفجوة بين الصادرات والواردات الصناعية .

---

(١) المرجع السابق ، ص ١٥١ .

١ـ ٢ الصادرات والنمو الصناعـى :

ان تحقيق التنمية الصناعية فى الدول النامية يتطلب بصفة عامة دفعة قويـــة للوصول الى مرحلة الانطلاق الذاتى التى نادى بها روستو Rostow فى نظريـــته ٠ للمراحل ، وبالتالى تزايد الاهتمام بقضايا التنمية الصناعية بعد الحرب العالمية الاولى ووجد أن هناك تيارين ٠٠٠ يرى التيار الاول ان الاسلوب الامثل لدفع التنميـــة الصناعية فى الدول النامية هو تبنى استراتيجية النمو المتوازن واهم مؤيديها همـــا روزنشتين ـ رودان Rosentine - Roden ونيركسه Nurkuse ويستندون فى تأييدهم للدفعة القوية الى فكرة ضيق نطاق حجم السوق الداخلى نتيجة لضعف القوى الشرائية لضعف الانتاج الذى يترتب عليه انخفاض متوسط دخل الفرد الحقيقى مما يؤدى الـى ضعف الحافز لدى المستثمرين للمساهمة فى التنمية الصناعية وعدم الاستفادة من الوفورات الخارجية الناجمة عن بقية القطاعات الاقتصادية الاخرى ٠

ويؤكد نيركسه على أهمية استراتجية الاحلال محل الواردات Import-Substitution للسلع الصناعية حيث يشير الى ضرورة استيراد المعدات الرأسمالية اللازمة لزيـــادة الانتاج واستيعاب فائض القوى العاملة ، كما انه يرى ضرورة العمل على تشجيـــع الصادرات للحصول على النقد الاجنبى اللازم لتمويل الواردات وبالتالى يحدث نـــوع من التوازن الاقتصادى ٠ وانه نظرا لضيق حجم السوق الخارجى امام منتجات الـــدول النامية ، فلابد من الاعتماد على السوق المحلى لتحقيق الدفعة القوية للتنمية الصناعية

بينما يرى التيار الثانى ان الاسلوب الامثل لدفع التنمية الصناعية فى الـــدول النامية هو تبنى استراتيجية النمو غير المتوازن وأهم مؤيديها هما ألبرت هيـر شمـــان Hirschman وهانز سنجر Singer ويتفق هيرشمان مع روزنشتين ـ رودان ونيركســـه فى ان عملية التنمية الصناعية تحتاج الى دفعة قوية ولكن المشكلة الرئيسية التى تواجـه

الدول النامية هى ندرة الموارد الرأسمالية او بمعنى أدق هو ضعفالحافز على الادخار اللازم لتمويل التنمية الاقتصادية مما يتطلب ضرورة التركيز على أحد القطاعات الرائـــدة او القائدة Pilot Sector

ولذلك يرى هيرشمان ان أستراتيجية النمو المتوازن لاتصلح للدول النامية بـــل تصلح للدول الرأسمالية التى تتميز بمرونة عناصر الانتاج •

ويؤكد هيرشمان على عدم صلاحية استراتجية الاحلال محل الواردات فى الـــدول النامية لندرة الموارد الرأسمالية مما يتطلب ضرورة تركيز تلك الاستثمارات المحدودة على عدد معين من الصناعات الرائدة التى تتميز بدرجة عالية من الروابط الامامية والروابـــط الخلفية وتتميز بارتفاع درجة المرونة الداخلية للانفاق على منتجاتها وزيادة الانتـــاج فى الصناعات الاخرى والمكملة لها وقدرتها على التوجه للسوق الخارجى وليس الســـوق الداخلى فقط ، وهذا يتوقف بصفة أساسية على توافر الطلب الخارجى على الصادرات وهذا مادعا العديد من الدول مثل كوريا الجنوبية ، هونج كونج ، تايوان ، سنغافورة الى تبنى استراتيجية التصنيع الموجه للتصدير Export-Orientation او التصدير الـذى يقود للنمو Export Led Growth وذلك للاستفادة من مبدأ المزايا النسبيـــة للموارد المحلية المتاحة للدول النامية والعمل على زيادة العرض من النقد الاجنبـــى لتصحيح الاختلال فى ميزان المدفوعات وتخفيض حجم المديونية الخارجية علاوة على تحسين جودة الانتاج وخفض تكاليفه وتحقيق الكفاءة الاقتصادية •

ويشير استعراض التطور التاريخى للتنمية الصناعية فى الدول النامية الى فشـــل استراتيجية الاحلال محل الواردات فى تنفيذ مهام التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، حيث ادى التطبيق العملى لها الى خلق انماط استهلاكية جديدة لاتتلائم مع واقع وظـروف الدول النامية مما ساعد على زيادة الاستهلاك وضعف القدرة على الادخار الـــلازم لتمويل التنمية الاقتصادية •